وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون العام

المسؤولية الجزائية للعود في الجرائم المَاسَّة بالعَلَامَاتِ والبيَاناتِ التَّجاريّة

رسالةٌ تقَّدم بها الطَّالب

بَاسِم حسُين حسَن الذَّبحاوِيّ

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا /قسم القانون العام، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف الدكتور

عليّ حَمزَه عَسَل الخَفَاجيّ

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾

صَدَق الله العَلي العَظيم

سورة المائدة (من الآية ٩٥)

الإهداء

بسم الله الذي لا إله إلا هو سبحانه وتعالى والصلاة على سيد الخلق أجمعين رسولنا الأكرم محمد(صلى الله عليه وآله وسلم) والحمد والشكر لله الذي وفقنا لهذا ولم نصل إليه لولا فضله علينا، أما بعد فأُهدي عملي المتواضع هذا إلى مَنْ كان سندي وحافزي للتقدّم إلى مَنْ علمني الصبر والمثابرة والتحدي لكي أحقّق مبتغاي والدي العزيز أطال الله في عمره إلى مَنْ سهرت الليالي وضحَّت بالغالي والنفيس وأفاضتني بحياتها وعطفها ودعائها والدتي العزيزة أطال الله في عمرها، إلى سندي وظهري وقوتي أخوتي وأخواتي(حفظهم الله) إلى من وقفت معي في السراء والضراء وعملت كل اشغالي في أثناء دراستي ولم تكل ولم تمل ولم تشكوا يوما زوجتي الغالية، وإلى أولادي الغاليين حفظهم الله وإلى جميع شهداء بلادي التي أرتوت الأرض بدمائهم الطاهرة عرفانا بالفضل وردَّ الجميل أهدي إليكم جميعاً هذا الجهد المتواضع.

الباحث

الشكر والامتنان

نحمد الله سبحانه وتعالى والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا أبي القاسم محمد، وعلى آله وصحبه المنتجبين.

إن من دواعي الفخر والاعتزاز أن اتقدم بالشكر لله عزَّ وجل و إلى معهد العلمين للدراسات العليا، ولمن أسهم في إعداد هذا البحث، ولاسيما الأستاذ الدكتور علي حمزة عسل قبوله الإشراف على البحث وتوجيهاته ودعمه ونصائحه بشكل مستمر جزاه الله خير الجزاء. وإنها لفرصة طيبة استغلها بتوجيه الشكر والامتنان لجميع أساتذتي في معهد العلمين واخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور (زيد عدنان العكيلي)، والأستاذ الدكتور (صعب ناجي) والأستاذ الدكتور (علي عادل اسماعيل) والدكتورة (نجلاء مهدي بحر) والأستاذة الدكتورة (اسراء محمد علي) والأستاذة الدكتورة(سحر جبار يعقوب) والأستاذ الدكتور(حيدر كاظم القريشي) والأستاذ الدكتور (فارس عبد الرحيم) والأستاذ الدكتور (خالد خضير المعموري) والأستاذ المساعد الدكتور (كرار حيدر الصائغ) وإلى الدكتور المرحوم السيد (محمد علي بحر العلوم) رحمه الله، والأستاذ الدكتور المرحوم (خالد غالب مطر) رحمه الله، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لقبولهم مناقشة الرسالة وما بذلوه من جهد في تقييم الرسالة وإبداء الملاحظات المهمة والقيمة عليها. ولا أنسى جميع من مد لي يد العون والمساعدة بتوفير المصادر والمراجع، وأخصُّ منهم بالذكر موظفي مكتبة معهد العلمين وموظفي مكتبة كلية القانون جامعة بابل وموظفي مكتبة كلية القانون جامعة بغداد وموظفي مكتبة الروضة الحيدرية وموظفي مكتبة الروضة الحسينية والعباسية وإلى جميع زملائي بالسنة التحضيرية وكل من ساعدني ولو بكلمة وإلى جميع من فاتني ذكر اسمه.

الباحث

- المستخلص -

يتناول هذا البحث موضوع **المسؤولية الجزائية للعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية**، بوصفه أحد الموضوعات المهمة في مجال الحماية الجزائية للملكية الصناعية والتجارية، لما لهذه الجرائم من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني والاستثمار والمنافسة المشروعة وثقة المستهلكين. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم العود وشروط تحققه وآثاره القانونية، وبيان مدى تأثيره في تشديد المسؤولية الجزائية والعقوبات المقررة لمرتكبي جرائم تقليد العلامات التجارية وتزوير البيانات التجارية، مدعمة بالآراء الفقهية والأحكام القضائية.

واعتمد البحث المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للعلامات والبيانات التجارية وأحكام العود في قانون العقوبات، فضلاً عن دراسة الاتجاهات الفقهية والقرارات القضائية ذات الصلة، بهدف الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريعين العراقي والمصري، وبيان مدى كفاية النصوص القانونية في تحقيق الحماية الجزائية للعلامات والبيانات التجارية في حالة العود وقد توصل البحث إلى أن العود يُعد من أهم الظروف المشددة للعقوبة، لأنه يكشف عن خطورة إجرامية تتمثل في عدم ارتداع الجاني بالعقوبة السابقة واستمراره في ارتكاب الجرائم الاقتصادية.

كما تبين أن التشريع المصري كان أكثر وضوحاً في تنظيم أحكام تشديد العقوبة في حالة العود، في حين يعتمد التشريع العراقي بدرجة أكبر على القواعد العامة الواردة في قانون العقوبات والسلطة التقديرية للقاضي. وأظهرت الدراسة كذلك أن العقوبات الأصلية، المتمثلة بالحبس والغرامة، إلى جانب العقوبات التبعية والتكميلية والتدابير الاحترازية، تؤدي دوراً مهماً في الحد من جرائم الاعتداء على العلامات والبيانات التجارية، ولاسيما عند اقترانها بحالة العود ، وتعزيز دور الجهات القضائية والرقابية في مكافحة جرائم التقليد والتزوير، بما يسهم في حماية الملكية الصناعية، وترسيخ الثقة في الأسواق، وتحقيق الأمن الاقتصادي.

جدول المحتويات

ت	المحتوى	الصفحة
١	المقدمة	٥-١
٢	الفصل الأول: التعريف بالعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	٦٣-٨
٣	المبحث الاول: ماهية العود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	٣١-٩
٤	المطلب الاول : مفهوم العود في الجريمة الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	٢١-٩
٦	الفرع الاول:تعريف العود في الجريمة	١٧-١٠
٧	الفرع الثاني : الأساس القانوني للعود	٢١-١٤
٨	المطلب الثاني:أنواع العود وشروطه في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	٣١-٢٢
٩	الفرع الأول: أنواع العود الجزائي	٢٧-٢٣
١٠	الفرع الثاني:شروط العود في الجرائم	٢٩-٢٧
١١	الفرع الثالث:تمييز العود عن الأنظمة الجنائية المشابهة	٣١-٢٩
١٢	المبحث الثاني:الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	٦٢-٣١
١٣	المطلب الأول:مفهوم العلامات والبيانات التجارية	٤٤-٣٢
١٤	الفرع الأول: تعريف العلامات والبيانات التجارية	٣٨-٣٣
١٥	الفرع الثاني:أنواع وأشكال العلامات التجارية	٤٤-٣٩
١٦	المطلب الثاني:شروط تسجيل العلامات التجارية	٦١-٤٥
٧	الفرع الأول:الشروط الموضوعية للعلامات التجارية	٥٦-٤٦
١٨	الفرع الثاني:الشروط الإجرائية لتسجيل العلامات التجارية	٦٢-٥٧
١٩	الفصل الثاني:صور جرائم الاعتداء على العلامات والبيانات التجارية في ظرف العود	١٢٩-٦٣
٢٠	المبحث الاول:جرائم الاعتداء على ذاتية العلامات والبيانات التجارية	٩٦-٦٣
٢١	المطلب الاول:جرائم الاعتداء المباشر على العلامات والبيانات التجارية	٨٠-٦٤
٢٢	الفرع الاول:جريمة تزوير العلامة	٧٢-٦٥
٢٣	الفرع الثاني:جريمة تقليد العلامة التجارية	٨٠-٧٣

٢٤	المطلب الثاني:جرائم الاعتداء غير المباشر	٩٦-٨٠
٢٥	الفرع الاول:جريمة استعمال علامة مزورة او مقلدة	٨٥-٨٠
٢٦	الفرع الثاني:جريمة بيع بضاعة تحمل علامة مزورة أو مقلدة أو عرضها للبيع أو التداول أو حيازتها بقصد البيع	٩٦-٨٦
٢٧	المبحث الثاني:الجزاءات المقررة للعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية	128-٩٧
٢٨	المطلب الاول:العقوبات الأصلية	١١٠-٩٨
٢٩	الفرع الاول:عقوبة الحبس	١٠٢-٩٩
٣٠	الفرع الثاني:عقوبة الغرامة	١١٠-١٠٣
٣١	المطلب الثاني:العقوبات الفرعية	١٢٩-١١٠
٣٢	الفرع الاول:العقوبات التبعية	١١٩-١١١
٣٣	الفرع الثاني:العقوبات التكميلية والتدابير الاحترازية	١٢٤-١٢٠
٣٤	الفرع الثالث :تقرير العقاب في الجرائم الواقعة على العلاقات أو البيانات التجارية	128-١٢٤
٣٤	الخاتمة.	131-129
٣٥	المصادر والمراجع.	١٤٨-١٣٣
٣٦	ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	A_B

المقدّمة

أولاً/ التعريف بموضوع الدراسة

يتناول هذا البحث المسؤولية الجزائية الناشئة عن حالة العود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية، بوصفها من الجرائم الاقتصادية التي تمثّل اعتداءً مباشرًا على حقوق الملكية الصناعية والتجارية، لما لها من آثار سلبية في حماية حقوق أصحاب العلامات التجارية والمحافظة على استقرار المعاملات التجارية. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم العود في القانون الجنائي، وبيان شروط تحققه وآثاره القانونية في تشديد العقوبة، ومدى انطباق أحكامه على الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية. كما يُلقي الضوء على التنظيم القانوني لهذه الجرائم في التشريع العراقي، وتحليل النصوص الجزائية التي تجرم تقليد العلامات التجارية أو تزويرها أو استعمالها دون وجه حق، وكذلك الجرائم المتعلقة بالبيانات التجارية المضللة أو الكاذبة. ويتناول البحث موقف المشرع العراقي من تشديد العقوبة في حالة العود، مع بيان مدى كفاية النصوص القانونية في تحقيق الردع العام والخاص والحد من تكرار هذه الجرائم. كما يعتمد البحث على المقارنة مع بعض التشريعات العربية، مثل التشريعين المصري والأردني، بهدف الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف والاستفادة من التجارب التشريعية المقارنة. وينتهي البحث إلى تقييم فعالية الحماية الجزائية المقررة، وبيان أوجه القصور التشريعي، واقتراح المعالجات القانونية المناسبة التي تسهم في تعزيز حماية العلامات والبيانات التجارية، وتحقيق الأمن القانوني والاقتصادي، والحد من ظاهرة العود الإجرامي في هذا النوع من الجرائم.

ثانياً/ أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذا البحث من الأهمية المتزايدة التي أصبحت تحتلها العلامات والبيانات التجارية في النشاط الاقتصادي والتجاري، إذ تمثل وسيلة أساسية لتمييز المنتجات والخدمات، وتعكس السمعة التجارية للمشروعات، الأمر الذي يجعل الاعتداء عليها من الجرائم التي تؤثر في الاقتصاد الوطني والاستثمار وثقة المستهلكين. وتزداد خطورة هذه الجرائم عندما تصدر من أشخاص سبق الحكم عليهم بارتكاب جرائم مماثلة، لأن العود يكشف عن خطورة إجرامية تستوجب مواجهة تشريعية أكثر حزمًا من خلال تشديد العقوبات. كما تكمن أهمية البحث في بيان الدور الذي تؤديه المسؤولية الجزائية في حماية حقوق الملكية الصناعية، وتعزيز الثقة في التعاملات التجارية، والحد من ظاهرة تقليد العلامات التجارية واستعمال البيانات التجارية المضللة. ويسهم البحث كذلك في توضيح مدى كفاية التشريع العراقي في تنظيم أحكام العود بالنسبة لهذه الجرائم، والكشف عن مواطن القوة والقصور في النصوص القانونية النافذة. وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في الإفادة من التجارب التشريعية المقارنة للوصول إلى حلول قانونية أكثر فاعلية، فضلًا عن تقديم توصيات يمكن أن يستفيد منها

المشرع والباحثون والجهات القضائية في تطوير السياسة الجنائية الخاصة بحماية العلامات والبيانات التجارية، بما يحقق الردع والوقاية ويعزز حماية الاقتصاد الوطني والمنافسة المشروعة.

ثالثاً/ مشكلة الدراسة

تثير الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية إشكالية قانونية متزايدة، لما تترتب عليها من آثار لا تقتصر على الإضرار بحقوق أصحاب العلامات والبيانات التجارية، وإنما تمتد إلى الإخلال بالثقة في المعاملات التجارية والإضرار بالمستهلك والمنافسة المشروعة. وتزداد خطورة هذه الجرائم عندما تتكرر من الشخص ذاته بعد سبق إدانته عن جريمة مماثلة، الأمر الذي يثير مسألة العود وأثره في قيام المسؤولية الجزائية وتشديد العقوبة.

وعلى الرغم من أن المشرع العراقي وضع أحكاماً جزائية لحماية العلامات والبيانات التجارية، إلا أن مدى كفاية هذه الأحكام في التعامل مع حالة العود، ومدى انسجامها مع القواعد العامة المقررة للعود في قانون العقوبات، يثيران عدداً من المسائل القانونية التي تستحق البحث والتحليل، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد شروط تحقق العود، ومدى انطباق أحكامه على الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية، والآثار المترتبة عليه من حيث المسؤولية والعقوبة.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى عالج المشرع العراقي المسؤولية الجزائية عن العود في الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية معالجةً تحقق الحماية الجنائية الفعالة لهذه الحقوق، وتكفل الحد من تكرار ارتكاب هذه الجرائم؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

١. ما المقصود بالعود في الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية، وما خصوصيته في هذا النوع من الجرائم؟

٢. ما الشروط القانونية اللازمة لتحقق حالة العود، وما الآثار الجزائية المترتبة عليها؟

٣. إلى أي مدى تتناسب العقوبات المقررة للعود مع طبيعة وخطورة الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية؟

٤. هل تكشف النصوص التشريعية العراقية عن أوجه قصور في تنظيم المسؤولية الجزائية عن العود في هذه الجرائم؟

٥. ما مدى إمكانية الإفادة من بعض التشريعات العربية في تطوير التنظيم القانوني العراقي لهذه المسألة؟

رابعاً/ أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والقانونية، تتمثل في:

١. تحديد مفهوم المسؤولية الجزائية والعود وبيان خصوصيتهما في نطاق الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية .

٢. تحليل الأحكام القانونية المنظمة للعود في التشريع العراقي وبيان مدى انطباقها على الجرائم محل الدراسة .

٣. دراسة النصوص الجزائية الخاصة بحماية العلامات والبيانات التجارية وتحليل مدى فاعليتها في مواجهة الاعتداءات المتكررة عليها .

٤. بيان الأثر القانوني للعود في المسؤولية والعقوبة ومدى إسهامه في تحقيق الردع العام والخاص .

٥. مقارنة التنظيم التشريعي العراقي ببعض التشريعات العربية، ولا سيما التشريعين المصري والأردني، للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف والاستفادة من الحلول التشريعية المقارنة .

٦. تحديد أوجه القصور التشريعي والعملي التي قد تحد من فعالية الحماية الجزائية في مواجهة العود في هذه الجرائم .

٧. اقتراح التوصيات التشريعية والقانونية المناسبة التي يمكن أن تسهم في تعزيز الحماية الجنائية للعلامات والبيانات التجارية والحد من تكرار الاعتداء عليها .

خامساً/ فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من مجموعة من الفرضيات التي يسعى إلى اختبارها وتحليل مدى صحتها، وهي:

١. يفترض البحث أن تطبيق أحكام العود على مرتكبي الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية من شأنه أن يؤدي إلى تشديد المسؤولية والعقوبة، بما يعزز وظيفة الردع العام والخاص .

٢. يفترض البحث وجود بعض أوجه القصور في التنظيم التشريعي العراقي المتعلق بالعود في الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية، سواء من حيث وضوح النصوص أو مدى ملاءمة العقوبات المقررة لطبيعة هذه الجرائم .

٣. يفترض البحث أن مواجهة العود لا تتحقق من خلال تشديد العقوبة وحده، وإنما تتطلب تكامل الحماية الجزائية مع فعالية إجراءات الضبط والكشف والتحقيق والإحالة والمحاكمة وتنفيذ العقوبة .

٤. يفترض البحث أن المقارنة مع بعض التشريعات العربية يمكن أن تكشف عن حلول تشريعية قابلة للإفادة منها في تطوير التنظيم العراقي للمسؤولية الجزائية عن العود في هذا المجال .

٥. يفترض البحث أن تحقيق حماية جزائية فعالة للعلامات والبيانات التجارية يتطلب وضوح العلاقة بين الأحكام العامة للعود والأحكام الخاصة المقررة للجرائم التجارية، بما يمنع التناقض أو التداخل في التطبيق القضائي.

سادساً/ نطاق الدراسة

يقتصر البحث على دراسة المسؤولية الجزائية للعود في الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية في التشريع العراقي، مع الاستعانة بالتشريعات المقارنة، ولا سيما التشريعين المصري والأردني، عند الحاجة إلى المقارنة، مع التركيز على الأحكام الموضوعية المتعلقة بالعود والعقوبات دون التوسع في الجوانب المدنية أو الإدارية إلا بالقدر الذي يخدم موضوع الدراسة.

سابعاً/ الدراسات السابقة

هنالك دراسات السابقة تناولت الحماية الجنائية للعلامات التجارية والملكية الفكرية وأحكام العود في قانون العقوبات، ومن أبرزها:

الدراسة الأولى

١.محمد رحيم حسب الله حمود الدلفي، "الحماية الجنائية للعلامة التجارية في القانون العراقي: دراسة مقارنة"، مجلة الفقه والقانون، ، ٢٠٢٢.

تناولت هذه الدراسة الحماية الجنائية المقررة للعلامات التجارية في القانون العراقي مع إجراء مقارنة ببعض التشريعات العربية، وركزت على بيان مفهوم العلامة التجارية وأهميتها الاقتصادية والتجارية في تمييز المنتجات

والخدمات وحماية المستهلك. كما تناولت الأركان القانونية لجرائم تقليد العلامات التجارية واستعمالها دون ترخيص، والعقوبات المقررة لهذه الجرائم، مع تحليل النصوص القانونية ذات الصلة وبيان أوجه القصور فيها. وأوضحت الدراسة أن الحماية الجنائية تمثل وسيلة أساسية لضمان احترام حقوق أصحاب العلامات التجارية والحد من المنافسة غير المشروعة. وانتهت إلى أن العقوبات المقررة في التشريع العراقي تحتاج إلى مزيد من التشديد بما يتلاءم مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي وانتشار وسائل التقليد الحديثة، وأوصت بتعديل بعض النصوص القانونية بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية ويحقق حماية أكثر فاعلية للعلامات التجارية. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه الدراسة في تحليل الجرائم الماسة بالعلامات التجارية، إلا أنها تختلف عنها بتركيزها على المسؤولية الجزائية للعود وأثره في تشديد العقوبة.

٢. محمد رضا حمادي، "الحماية الجنائية للعلامة التجارية: دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية – أدرار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠٢٠ .

تناولت هذه الدراسة الحماية الجنائية للعلامة التجارية من خلال دراسة تحليلية مقارنة، وركزت على بيان الأساس القانوني لحماية العلامة التجارية، وتحديد الأفعال التي تمثل اعتداءً عليها، فضلاً عن دراسة المسؤولية الجزائية المترتبة على ارتكاب الأفعال غير المشروعة التي تمس العلامة التجارية. كما اهتمت الدراسة بتحليل صور الحماية الجنائية التي توفرها التشريعات محل المقارنة لمالك العلامة التجارية، وبيان مدى فاعلية الوسائل الجزائية في مواجهة الاعتداءات التي تهدد الحقوق المرتبطة بالعلامة.وتكتسب هذه الدراسة أهمية بالنسبة إلى البحث الحالي من كونها تتناول الحماية الجنائية للعلامة التجارية بصورة متخصصة، الأمر الذي يساعد في تحديد الإطار القانوني العام للجرائم الماسّة بالعلامات التجارية، وبيان عناصر المسؤولية الجزائية الناشئة عنها. كما يمكن الإفادة منها في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين التنظيمات القانونية المقارنة المتعلقة بالحماية الجنائية للعلامات التجارية.وتختلف الدراسة الحالية عنها في أن البحث الحالي لا يقتصر على **الحماية الجنائية للعلامة التجارية بصورة عامة**، وإنما يتجه إلى دراسة حالة قانونية أكثر تحديداً تتمثل في **العود إلى ارتكاب الجرائم الماسّة بالعلامات والبيانات التجارية**، مع بحث أثر السابقة الجرمية في المسؤولية والعقوبة ومدى ملاءمة الأحكام العامة للعود في التشريع العراقي لطبيعة هذه الجرائم.

٣.أحمد جودة العزب، "حماية العلامة التجارية والصناعية وفقًا لأحكام الاتفاقيات الدولية وقانون حماية الملكية الفكرية رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٢"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.

تناولت هذه الدراسة التنظيم القانوني للعلامات التجارية والصناعية في ضوء الاتفاقيات الدولية وقانون حماية الملكية الفكرية، مع بيان شروط تسجيل العلامات التجارية والحقوق التي يتمتع بها مالك العلامة ووسائل

حمايتها المدنية والجنائية. كما ناقشت الجرائم التي تقع على العلامات التجارية، مثل التقليد والتزوير والاستعمال غير المشروع، وبينت أركان المسؤولية الجنائية والعقوبات المقررة لها في التشريع المقارن. وأكدت الدراسة أن فعالية الحماية القانونية تتطلب وجود عقوبات رادعة تتناسب مع جسامة الضرر الذي تسببه هذه الجرائم، فضلًا عن ضرورة مواكبة التشريعات الوطنية للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية. وانتهت إلى تقديم عدد من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز الحماية القانونية للعلامات التجارية وتحقيق التوازن بين حماية حقوق أصحاب العلامات وتشجيع الاستثمار. وتستفيد الدراسة الحالية من هذه النتائج، إلا أنها تنفرد بالتركيز على المسؤولية الجزائية للعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية، وبيان أثر العود في تشديد العقوبة والسياسة الجنائية للمشرع العراقي.

وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على المسؤولية الجزائية للعود بوصفها سببًا لتشديد العقوبة في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية، وهو جانب لم يحظ بدراسة مستقلة بصورة متعمقة.

ثامناً/ منهجية الدراسة

يعتمد البحث على المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية المنظمة للعود والجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية، والمنهج المقارن للموازنة بين التشريع العراقي وبعض التشريعات العربية، فضلًا عن المنهج الوصفي لعرض المفاهيم القانونية والفقهية والاتجاهات القضائية ذات الصلة، وصولًا إلى تقييم فعالية التنظيم القانوني واقتراح الحلول المناسبة لتطويره.

تاسعاً/خطة الدراسة

سوف نقسم هذه الدراسة على فصلين يتناول الفصل الأول التعريف بالعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية، وقُسِّم على مبحثين؛ خُصِّص المبحث الأول لبيان ماهية العود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية ، أما المبحث الثاني فقد خُصِّص لدراسة الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية.

أما الفصل الثاني فقد خُصِّص لدراسة صور جرائم الاعتداء على العلامات والبيانات التجارية في ظرف العود، وقُسِّم على مبحثين، تناول المبحث الأول جرائم الاعتداء على ذاتية العلامات والبيانات التجارية، أما المبحث

الثاني فقد تناول الجزاءات المقررة للعود في الجرائم الماسة بالعلامات والبيانات التجارية واختُتم البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وأبرز الاستنتاجات والمقترحات التي يُؤمل أن تسهم في تطوير التشريع العراقي وتعزيز الحماية الجزائية للعلامات والبيانات التجارية في حالات العود.